ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Public Attitude Towards the British Referendum in Iraq 1918-1919

Prof.Dr. Ibtisam Hammoud Mohamed

Tikrit University/College of Education for Human Sciences Department of History

* *Corresponding author: E-mail* : ebtesam.h.mohamad@tu.edu.iq

Keywords:
referendum,
independence
permit,
resolution,
constitution

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Aug 2022
Available online 23 May 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The popular referendum is a democratic process that allows for direct input from the public regarding support, approval, or rejection of any public issue. This may include legal, constitutional, or political matters, as well as decisions made by the executive and legislative branches of the state. The referendum serves as a democratic expression of the people's opinions and desires. It is important to note that when referring to "the people," this term is used in a political sense and does not encompass all citizens. Rather, it pertains specifically to those citizens who possess political rights, are listed in parliamentary election schedules, and meet the necessary voter requirements. This approach is commonly adopted by many countries in lieu of restricted voting. The utilization of a popular referendum serves as a clear embodiment of democratic principles, allowing for the inclusion of the general electorate in the representation of constitutional and socio-economic amendments. The proposed amendments have a direct impact on the individual's daily life. Therefore, it is imperative that the popular referendum includes two fundamental components for its successful implementation. Firstly, the popular referendum must be utilized to present a comprehensive matter to the public. Secondly, the people must issue a decision either approving or rejecting the matter at hand.To address the political situation in Iraq and fulfill Britain's goal of achieving formal independence, as outlined in the British-French declaration of November 1918, British policy indicated that the Iraqis were not yet prepared to assume autonomy. As such, it was deemed necessary to conduct a general referendum between the end of 1918 and the beginning of 1919. Regarding the governmental system advocated by the clan leaders and individuals with affiliations to the British authorities, By ratifying a specific formula, the established conditions guaranteed the preservation of direct British governance.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.5.1.2023.10

الموقف الشعبي من الاستفتاء البريطاني في العراق 1918-1919

ا.د.ابتسام حمود محمد/ جامعة تكريت– كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

الاستفتاء الشعبي هو تقليد ديمقراطي يرتكز بشكل مباشر على الشعب، لأخذ رأيه بالتأييد والموافقة أو

الرفض بأي موضوع عام، سواء كان الموضوع قانونيًا أو دستوريًا أو سياسًا، أو قرارًا صادرًا من سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية، ويعد الاستفتاء مظهرًا ديمقراطيًا يتجلى به رأي الشعب ورغبته. لا يُقصد بالشعب جميع المواطنين، بل الشعب بمعناه السياسي الذي يشمل جميع المواطنين الذين يملكون حقوقًا سياسية ممن تندرج أسماؤهم في جداول الانتخابات النيابية وتتوافر فيهم شروط الناخب، الذي تقوم بتطبيقه معظم البلاد بدلًا من الاقتراع المقيد؛ وذلك لأنّ الاستفتاء الشعبي أداةٌ تمثل الديمقراطية بكل وضوح، ليكون للناخب البسيط دورٌ في تمثيل التعديلات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية. ترتبط هذه التعديلات بشكل مباشر مع معاشه اليوميّ، وبناء على ذلك فإنّ الاستفتاء الشعبي لا بد أن يحتوي على عنصرين أساسين لتحقيقه، وهما: أن يُطبق الاستفتاء الشعبيّ لأجل عرض موضوع عام على الشعب، وأن يصدر قرارًا من الشعب يُقِر به بالموافقة أو الرفض.

وبغية تهدئة الحالة السياسية في العراق، ورغبة بريطانيا في تحقيق الاستقلال الشكلي وفقاً لما نوه عنه التصريح البريطاني – الفرنسي في تشرين الثاني 1918م، اظهرت السياسة البريطانية أن العراقيين غير مؤهلين لتحمل الاستقلال الذاتي ، ووجوب إجراء الاستفتاء العام خلال المدة من نهاية عام 1918م وبداية عام 1919م، حول نظام الحكم، الذي دعت له رؤساء العشائر وممن ارتبطت مصالحهم مع السلطات البريطانية، في التصديق على صيغة معينة تضمن الشروط التي وضعتها في إبقاء الحكم البريطاني المباشر.

الكلمات المفتاحيه : الاستفتاء،الاستقلال ،التصريح ،قرار ،دستور

المقدمة:

تعد عملية الاستفتاء اول محاولة استعمارية، ادتها إدارة الاحتلال البريطاني في العراق ، وذلك بعد إعلان هدنة الحرب العالمية الاولى بتاريخ 11 تشرين الاول 1918، وقد سبقها الاعلان الانكليزي الفرنسي في 7 تشرين الثاني عام 1918 والذي تضمن تأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان المحليين.

ونظرا لأهمية الاستفتاء البريطاني في العراق ارتأيت ان يكون البحث عنه ،اذ لم تكن غاية الاستفتاء الاطلاع على أراء العراقيين ، بل كان لأجل تأييد العراقيين للبريطانيين في مؤتمر الصلح ، ومن الممكن ملاحظة ذلك الغرض من خلال تفحص طبيعة الاسئلة التي تم التأكيد فيهاعلى الوصايا البريطانية .

قسم البحث الى مبحثين تضمن المبحث الاول تعريف الاستفتاء لغة واصطلاح ،وطبيعة الاسئلة الواردة في الاستفتاء ،اما المبحث الثاني تناول الموقف الشعبي من الاستفتاء ،في كل من بغداد والنجف وكربلاء والموصل وكركوك . كما تضمن البحث الخاتمة وقائمة المصادر .

المبحث الأول: الاستفتاء البريطاني لغة واصطلاحا.

أولاً: الاستفتاء الشعبي لغة واصطلاحا :

إن الاستفتاء الشعبي**Referendum** في اللغة العربية يعني طلب الفتوى أو الرأي او الحكم في مسألة من المسائل، ويقال افتى الفقيه في مسألة يعني أبان الحكم فيها (زكريا، 1971) واستفتيت الفقيه في المسألة، أي سالت عن الحكم فيها (البستاني، 1980) وهو اسم فعله استفتى ، تفيد معنى الطلب او الرجاء (،الكويت، 1980) والفتوى هي الجواب عما يشكل من المسائل الشرعية والقانونية (النجاد، 1961) .

اما الاستفتاء الشعبي **اصطلاحاً** فيقصد به الرجوع الى الشعب لأخذ رأيه بالموافقة أوالرفض في أي موضوع عام كان يكون موضوعاً قانونياً او دستورياً او سياسياً بصفته صاحب السيادة فهو تقليد ديمقراطي يرتكز بشكل مباشر على الشعب، لأخذ رأيه بالتأييد والموافقة أو الرفض بأي موضوع عام، سواء كان الموضوع قانونيًا أو دستوريًا أو سياسيا (الخراساني، 2000) ، أو قرارًا صادرًا من سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية، ويعد الاستفتاء مظهرًا ديمقراطيًا يتجلى به رأي الشعب ورغبته، لا يُقصد بالشعب جميع المواطنين، بل الشعب بمعناه السياسي الذي يشمل جميع المواطنين الذين يملكون حقوقًا سياسية ممن تندرج أسماؤهم في جداول الانتخابات النيابية وتتوافر فيهم شروط الناخب، الذي تقوم بتطبيقه معظم البلاد بدلًا من الاقتراع المقيد، وذلك لأنّ الاستفتاء الشعبي أداةٌ تمثل الديمقراطية بكل وضوح، ليكون للناخب البسيط دورٌ في تمثيل التعديلات الدستورية والاقتصادية والاجتماعية وترتبط التعديلات بشكل مباشر مع معاشه اليوميّ، وبناء على ذلك فإنّ الاستفتاء الشعبي لا بد أن يحتوي على عنصرين أساسيين لتحقيقه، وهما: أن يُطبق الاستفتاء الشعبيّ لأجل عرض موضوع عام على الشعب، وأن يصدر قرارًا من الشعب يُقِر به بالموافقة أو الرفض ،كما ان الاستفتاء يعني عرض شخص واحد على الشعب للموافقة على تنصيبه او ابقائه رئيسا للدولة (،الكويت، 1980) .

يعد الاستفتاء من أهم مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة والتي هي نظام مزيج من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية (التمثيلية) ، وبالتالي فهو محاولة لتجاوز التطبيقات المتطرفة لكلٍ من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية والفكرة الأساسية من وراء ذلك النظام تقوم على أساس أنه إذا كان من المستحيل جمع الشعب في مكان واحد لممارسة الديمقراطية المباشرة ، ويُعدّ الاستفتاء من حيث المبدأ نوعاً من أنواع ممارسة الشعب للسلطة بطريقة ديمقراطية، وهو يعني الرجوع إلى جمهور الناخبين– بوصفهم أصحاب السيادة– لأخذ رأيهم أو قرارهم في موضوع معين يعرض عليهم (الشربجي، 1988) .

أن موقف بريطانيا تجاه مستقبل الحكم في العراق عموماً لم يكن واضحاً أو معينا، على الرغم من الإعلان البريطاني – الفرنسي في 8 تشرين الثاني 1918، الذي اكد على نوايا حكومتي بريطانيا وفرنسا في تحرير الشعب العربي وإقامة حكومات حرة ، اذ ان الحكومة البريطانية استمرت في عدم كشفها عن طبيعة الدولة المزمع إقامتها في العراق، بل ولم تتوصل إلى قرار بخصوص السياسة الإدارية له، وبعبارة أخرى ان

الإعلان البريطاني – الفرنسي لم يكن بياناً ختامياً يحدد فيه التزامات الطرفين تجاه الشعوب المحتلة من قبلهما (menroe، 1969)

ثانيا : طبيعة الأسئلة الواردة في الاستفتاء ومضامينها:

بذلت الادارة البريطانية في بغداد في المدة مابين عامي 1918 – 1920 جهوداً كبيرة لأجل تمهيد السبيل لحكم العراق حكماً مباشراً، من منطلق ان النظام الملائم لمشاركة العراقيين في الحكم هو الشروع في اقامة مجالس بلدية كواجهة تقي بدور العراقيين سياسياً وبعد ان عقدت هدنة مودروس بتاريخ 30 تشرين الأول عام 1918م ، أصبح العراق تحت حكم الإدارة البريطانية ، التي كانت تسير في اتجاهين مختلفين بشأن نوع الحكم والإدارة التي تمارسها في العراق وهما (حميدي، 2014) ،جناح وزارة الخارجية الذي كان مقره في لندن وذلك بقيادة اللورد جورج كيرزن George Curzon، وكان ذلك الجناح قد دع إلى ان يكون الحكم ، والإدارة البريطانية غير مباشرين في العراق. اما الجناح الثاني، فقد كان متمثل بحكومة الهند البريطانية وقد دعا إلى ادارة الحكم المباشر لبريطانيا في العراق، وذلك لان الهند البريطاني كان قد تحمل عبء الحملة العسكرية ، فضلاً عن الاهمية الستراتيجية بالنسبة للهند اذ كان يعد مخزن النفط ، فضلا عن موقعه الجغرافي الذي يشرف على الخليج العربي وكذلك نفط عبادان (كاظم، 1984) وقد كان من انصار ذلك الاتجاه أرنولد ويلسن Arnold Wilson (الحسني،، 1989) نائب الحاكم الملكي العام في العراق وقد حاول ان يوازن بين الاتجاهين (حميدي، 1972) وتوضحت تلك الأساليب السياسية على ضرورة الوصاية على العراق وتنظيم إدارته حسبما تنظر إليه قوة الاحتلال اذ قال ولسن في ذلك " **ليس بوسع العراق أن يستغني عن الوصاية ومرد ذلك إلى فقدان الإداريين الأكفاء في هذه البلاد من جهة، والى إن أهل العراق لا يتذوقون شعور المواطنة من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك إن موارد البلاد الاقتصادية بالمعنى العام غير كافية** ,Wilson) (1939)،فكانت سياسة بريطانيا في العراق تهدف في البقاء مدة طويلة، ووفقا لذلك وضعت قوانينها وإجراءاتها الإدارية على ما ينفذ سياستها في التعامل مع سكانه في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد أثرت تلك السياسة على عدم السماح بعودة الضباط العراقيين من تركيا وسوريا، فضلا عن تصريحات المسؤولين السياسيين البريطانيين (نظمي، 1948) المبررة بعدم وجود إعداد كافية من العراقيين المؤهلين لإشغال الوظائف الإدارية الحساسة في العراق وبغية تهدئة الحالة السياسية في العراق، ورغبة بريطانيا في تحقيق الاستقلال الشكلي وفقاً لما نوه عنه التصريح البريطاني – الفرنسي في تشرين الثاني 1918م، اظهرت السياسة البريطانية إن العراقيين غير مؤهلين لتحمل الاستقلال الذاتي ، ووجوب إجراء الاستفتاء العام خلال المدة من نهاية عام 1918م وبداية عام 1919م، حول نظام الحكم، كل ذلك من اجل تأليف الحكومة التي تطمح لها بريطانيا ، وقد خولت الادارة البريطانية ارنولد ولسن لإجراء الاستفتاء وذلك في 30 تشرين الثاني عام 1918 الذي دعت له رؤساء العشائر وممن ارتبطت مصالحهم مع السلطات البريطانية، في التصديق على صيغة معينة تضمن الشروط التي وضعتها في إبقاء الحكم البريطاني المباشر، وجاءت الأسئلة الموجهة إلى سكان العراق بالإجابة عليه (حميدي، 2014) وهي:

أ- هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج العربي؟.

ب- هل يرغبون في هذه الحالة في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟.

ت- من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟.

لقد كان من المهم ان يكون الاستفتاء نزيهاً عن رأي سكان العراق والتعبير عن آراء السكان المحليين، اذ إن إعلانه للعالم قد كان تعبيراً نزيهاً عن رأي السكان في العراق (الخياط، 1971) .

كانت نوعية الاسئلة قد وضعت وفق دراسة تتماشى مع مايروم اليه الاحتلال البريطاني، وكان رؤساء وشيوخ العشائر في القرى والارياف ، والرجال المهمين في المدن قد تمت مسائلتهم، وأخذت آرائهم دون اخذ رأي الشعب وعامة الناس في الشارع العراقي، مما اوضح أن عملية الاستفتاء كانت قد انحصرت واقتصرت على فئات اجتماعية صغيره ، وبالتالي هي لا تمثل رأي الشعب العراقي بأكمله وقد كان الغرض من تلك العملية لكشف أراء المعارضين للاحتلال البريطاني، فضلا عن تعزيز مواقف الفئة الموالية للاحتلال ، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال التعليمات والبيانات التي صدرت من قبل السلطات او الادارة البريطانية لاسيما بعد وصول البيان السياسي العام ويمكن اعتباره بانه أول بيان تعلنه حكومة الجلالة في العراق منذ التوقيع على الهدنة (نظمي، 1948)

اصدر الحاكم السياسي في العراق يوم 30 تشرين الثاني عام 1918 الى الحكام السياسيين بعض التعليمات السريّة في المدن والاقاليم وجاء في تلك التعليمات، انه وجب التباحث في اهم النقاط الواردة فيها وبصورة سرّية مع اهم الشخصيات المؤثرة في العراق وان ما سيؤول اليه الاتجاه العام عليكم اخباري بموجب ما يلزم، أما إذا اتضح ان الرأي العام قد انقسم بصورة جلية، أو بوضع غير منسجم مع امالنا فيجب عليكم تأجيل عقد الاجتماع او ان يتم الاتصال بالحاكم العسكري لأخذ التعليمات والتوجيهات المقتضبة بشأن ذلك (اليساري) .

كان الحاكم البريطاني العام يعتقد بان الحصول على الآراء التي يرتئيها السكان المحليون بتعميم الاستفتاء شيئاً غير عملي وغير ضروري معا، بسبب تفشي الأمية بين الناس واعتمادهم على شيوخهم وعلماء دينهم، التي كانت على درجة عالية من الوضوح، فحصر الاستفتاء بالشيوخ والملاكين والوجهاء وعلماء الدين، حيث دعوا للاجتماعات التي عقدت بحضور الحكام السياسيين' الذين نقل اليهم ارنولد ولسن وبصيغة مشددة ضرورة ان تكون نتائج الاستفتاء متفقة مع النتيجة المتوقعة للاختيار، وهي دعم آراءه الرامية الى تعزيز الحكم البريطاني المباشر (خياط، بغداد) .

المبحث الثاني : الموقف الشعبي من الاستفتاء.

استمرت التقسيمات الإدارية في العراق في عهد الاحتلال البريطاني كما كانت عليه أيام الحكم العثماني، وقسمت ولاية البصرة بعد عام 1917م إلى خمس مناطق هي ولاية بغداد تبعت لها مناطق (بغداد وسامراء وبعقوبة وخانقين والعزيزية والرمادي والحلة وكربلاء والشامية والسماوة) وولاية (البصرة والقرنة والناصرية

والعمارة والكوت)، ثم ظهرت منطقتا كركوك التي فصلت عنها السليمانية فيما بعد ، والموصل التي فصلت عنها اربيل عام1919م ، وفصلت الديوانية عن الحلة واعطيت صفة المنطقة بما فيها السماوة، وادمجت كربلاء بلواء الحلة، واصبحت النجف قضاء في لواء الشامية (الوهاب، 1988) **وبناء على تلك التقسيمات سوف يتم دراسة اهم المدن وموقفها من الاستفتاء وهي كل من بغداد والنجف وكربلاء والموصل وكركوك :**

1- الاستفتاء الشعبي في بغداد:

كان الاعتقاد السائد لدى الحكام البريطانيين في العراق ولاسيما لدى ارنولد ويلسن أن بغداد هي مركز المعارضة والرفض للسياسة البريطانية ،وذلك لكثرة الافندية والمتعلمين فيها فضلا عن كونها عاصمة البلاد ، ولذلك لم يجازف البريطانيون بإجراء الاستفتاء في بغداد اولا ، لأنه لو تبين رفض أهالي بغداد للإدارة البريطانية سوف ينعكس ذلك بشكل مباشر وغير مباشر على بقية المناطق الأخرى من البلاد ، لذلك عمدوا على تأجيل ذلك الى مرحلة لاحقة، ولذا أجل الاستفتاء فيها حتى يتجلى فيها مواقف الاهلين في سائر الجهات (الوردي، 1977) .

لقد اكدت المعارضة في بغداد على وحدة العراق من الموصل شمالا و الخليج جنوب ؛ واختاروا احد انجال الشريف الحسين بن علي وهي لاتختلف عن النجف وكربلاء .ومن الجدير بالذكر إن بعض سرات مدينة بغداد واشرافها هم الذين أيدوا بقاء الاحتلال البريطاني في العراق اثناء عملية الاستفتاء ؛ لحماية مصالحهم الشخصية ومنافعهم الذاتية ؛ ولاسيما طبقة التجار واصحاب العقارات و الاملاك ، وكتبت المس بيل في احد رسائلها بتاريخ 13 كانون الاول 1918 **(اعتقد ان وجهاء الناس في المناطق يعارضون بشدة فكرة تنصيب امير عربي ويعارضون حتى تأسيس حكومة عربية في البلاد)** (خياط، بغداد)

حاول ويلسن قبل الاستفتاء أن يعقد مجلساً خاصاً يضم بعض الأشخاص المؤيدين للإدارة البريطانية ، لكنه فشل في ذلك وفي22 كانون الثاني 1919 خلال الاجتماع حاول حاكم بغداد العسكري البريطاني (فرانك بلفور) خداع المجتمعين مُصرحاً بأن أهالي النجف وكربلاء والحلة والبصرة والشامية والموصل يؤيدون بقاء البريطانيين في العراق ، لكن المجتمعين كانوا على علم كامل بموقف تلك المدن ، قام المجتمعون بإخراج مضبطة معدة سلفاً تشبه مضبطة أهالي كربلاء تماماً ووقع عليها الجميع وسلمها جعفر أبو التمن الى بلفور وقال له **(اخترنا حليفكم)** (،، 2002)

عرض ويلسن نتائج الاستفتاء على حكومته مدعياً أن أكثرية السكان في العراق ترغب ببقاء الحكم البريطاني ، وأن الأقلية ترغب في حكم عربي ، وعبر ويلسن عن رأيه بأن يكون للعراق مندوب سامٍ بدلاً من أمير عربي ، وسيطرة عسكرية بريطانية على العراق بإبقاء قوات برية وجوية على أراضيه (menroe، 1969)

عقد اجتماع الاستفتاء في الكاظمية في 8 كانون الثاني 1919م حينما عقد اجتماع في منزل أحد وجهاء مدينة الكاظمية أغا حسن النواب حضره مجموعة من العلماء والوجهاء من أبناء المدينة ، فضلا عن عدد من المسؤولين البريطانيين ، وعند تداول موضوع الاستفتاء رفض المجتمعون صيغة الحكم البريطاني المباشر (حميدي، 1972) ، وخرج المسؤولون البريطانيون من الاجتماع وهم غاضبين، كان الشعور العدائي لبريطانيا في الكاظمية شعوراً قويا، فقد هدد العلماء جميع من يصوت للاحتلال البريطاني بالمروق عن الدين والطرد من الجوامع، فاتفق المجتمعون على صياغة مضبطة طالبوا فيها بحكومة عربية إسلامية ، ووقع الجميع على تلك المضبطة ومن أبرزهم الشيخ مهدي الخالصي (حرزالدين، 1964)، وجاء في المضبطة "**.... أننا ممثلو جمهور كبير من الأمة العربية العراقية المسلمة ، فإننا نطلب أن تكون للعراق .... حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم وهو أحد أنجال جلالة الملك حسين علماً أنه يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني والله ولي التوفيق**" وقد كان عدد التواقيع على المضبطة 143 توقيعا (الدراجي، 1980).

ساد في بغداد عامة وفي مدينة الكاظمية خاصة شعور معاد قوي للبريطانيين ، وقد اعترف البريطانيون به ومنهم (المس بيل) التي علقت على ذلك الموضوع بالقول " **هدد العلماء أي شخص يصوت للاحتلال البريطاني بالمروق عن الدين والطرد من الجوامع**" (خياط، بغداد)

وكان الشخص الوحيد الذي شذ عن الاجتماع هو رئيس بلدية الكاظمية (جعفر عطيفة) الذي كان يؤيد البريطانيين بشكل كبير ويوافق على استمرار وجودهم في العراق لأنه كان تاجراً قد جنى أرباحاً طائلة ن جراء تعاونه مع البريطانيين ، وقد بذل جهوداً كبيرة لوضع مضبطة مضادة تطالب باستمرار الحكم البريطاني في العراق وتمكن من جمع عدد غير قليل من التواقيع من بعض الوجهاء والتجار الذين لهم مصالح مع البريطانيين (الوردي، 1977)

نظم اليهود والنصارى في بغداد مضبطة خاصة بهم طالبوا فيها بالحكم البريطاني المباشر او الحماية البريطانية في حال تأسيس الحكم الذاتي ويعزى ذلك الى اشاعات راجت بينهم مفادها ان المسلمين يريدون تكوين حكومة اسلامية بحتة وابعاد اليهود والنصارى عن العراق (البصير، 1933)

ان الاستفتاء في بغداد لم يقف عند حد تنظيم المضابط المضادة بل تعداه الى ابعد من ذلك فقد اثار المجتمع البغدادي جوا من التوتر والصراع اذ انقسم البغداديون الى فريقين بين مؤيد ومعارض وقد عبرت جيرترود بيل قائلة:" **إن الرأي العام في حالة توتر وانفعال شديدين، وبإمكان أبسط الأمور وأكثرها تفاهة أن تثير سخط الناس وذعرهم وتدفع بهم إلى القيام بأعمال صبيانية**" (،، 2002) فقد كان الاستفتاء في نظر العامة مفاجئة غير مفهومة اذ كان اول مرة في تاريخ العراق يسال الحكام فيها رعاياهم عن نوع الحكم ومن الحاكم الذي يرغبون فيه (الوردي، 1977) .

2- الاستفتاء الشعبي في النجف:

كانت النجف أيام الاستفتاء تابعة لما يُسمى بـ((منطقة الشامية والنجف))التي كان يحكمها الميجر نوربريNorobri (الحاكم السياسي لمدينة النجف والشامية) (حميدي، 1972) ،وظن الإنجليز ان الاستفتاء

في النجف سيجري حسب رغبتهم لعاملين: أولهما: وجود السيد كاظم اليزدي)حرزالدين(1964 ,) الموالي لهم. والثاني: فشل ثورة النجف في ربيع 1918م ضدهم وما حلّ بالقائمين بها من عقوبات رادعة، تقرر أن يجري الاستفتاء في النجف في 13كانون الأول 1918م، فوصلها ويلسون بالطائرة عصر 11كانون الاول، وفي اليوم التالي اجتمع بالسيد محمد كاظم اليزدي في بيته في الكوفة (الحسني، 1989) ، وفي تقرير سرّي ذكر ويلسون أن السيد كاظم اليزدي قال: **((اني اتكلم بالنيابة عن أولئك الذين لا يستطيعون أن يتكلموا عن انفسهم، ان الحكومة مهما فعلت، فإنها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماهير التي لا تحسن التعبير عن نفسها والتي لا معين لها، فهؤلاء الناس ليسوا متمدنين، وإذا نُصب عليهم موظفون عرب، أدّى ذلك إلى الفوضى، إنهم لم يتعلموا النزاهة بعد، وإلى أن يحين الوقت الذي يتعلمون فيه النزاهة، يجب أن يظلوا تحت سلطة الحكومة، وليس هناك رجل يمكن أن يقبل به الناس أميراً))** (خياط، بغداد) . لذا فان السيد كاظم اليزدي سوف لن يعارض الاستفتاء علناً ، وبالتالي سيكون بمقدرتهم استغلال كل نتائج الاستفتاء لصالحهم ، وذلك للتأثير على بقية، المدن الأخرى مثل الكاظمية وكربلاء (الوردي، 1977) .

بعد اللقاء أدعى ولسن بأن السيد اليزدي قد وافق على بقاء القوات البريطانية في العراق إلا أن اليزدي نفى ذلك من خلال اجتماع تم عقده مع وفد من العلماء ورؤساء العشائر الذين التقوا به بعد يوميين من لقاءه بارنولد ولسن (الوهاب، 1988) ، وبذلك فأن السيد محمد كاظم اليزدي قد قطع السبل أمام بريطانيا بأجراء استفتاء صوري او شكلي يختصر على فئة معينة من الشعب ، وإنما القيام بإجراء استفتاء حقيقي وقد تجلى من ذلك الموقف أن السيد محمد كاظم اليزدي، قد رفض وجود وبقاء البريطانيين في العراق ، وقد اعرب عن رفضه بطريقة سلمية، وذلك لأنه لم يرد ان يكون هناك اراقة للدماء في النجف (شبر، 1989) كما سبق وان حصل في انتفاضة عام 1918، والتي تم قمعها من قبل القوات البريطانية بكل وحشية ، بعد ذلك تم عقد اجتماع في دار الشيخ جواد الجواهري حضره جمع غفير من عامة الناس ، ومن كافة الطبقات ، وتم طرح موضوع القضية عليهم، وقد تمخض عن ذلك الاجتماع رفض اغلبيتهم للوجود البريطاني في العراق كما كان متوقعاً، إلا أنه لم يتم الاتفاق على الحاكم الذي سيتولى عرش العراق ، فضلا عن انه لم يتفق على نوع الحكم ، اذ أراد البعض منهم النظام الجمهوري فيما اراد البعض الآخر فضل النظام الملكي الدستوري (النفيسي، 1973) .

بعد الاجتماع الذي تم عقده في دار الشيخ جواد الجواهري ،أيقن البريطانيون ان الرأي العام قد انقلب ضدهم ، وعلى الرغم من ان السيد هادي النقيب ، قد جمع تواقيع لأحد عشر شخصاً فقط من الوجهاء والتجار المعروفين بولائهم لبريطانيا في حين امتنع روؤساء العشائر والعلماء والوجهاء عن التوقيع على المضبطة التي اعدها هادي النقيب (كاظم، 1984) وبالمقابل قرروا الاجتماع في دار السيد نور الياسري وتم التوقيع على مضبطة جديدة تطالب بحكم عربي مستقل واثناء الاجتماع داهمت القوات البريطانية منزل السيد نور الياسري (الياسري، د.ت) ، وهددتهم بقوة السلاح وأمرتهم بإنهاء الاجتماع مما أضطر المجتمعون الى العودة كل منهم الى منطقته والاجتماع بعشائرهم سواء في الشامية او منطقة ابو صخير، وبعد يومين دعا

الحاكم السياسي البريطاني المجتمعين للاجتماع بهم في مدينة الكوفة وذلك على امل اقناع المجتمعين بغية الحصول على تأييدهم ،إلا أنه فشل في ذلك الامر اذ وقع الجميع على مضبطة منافية لإمالة فطالبوا باستقلال البلاد ،عن كل تدخلات أجنبية تحت راية دولة عربية وطنية يترأسها ملك عربي مسلم وطني، مقيد بمجلس تشريعي وتكون تلك الحكومة ذات سيادة ومستقلة استقلالاً تاماً بلا وصاية ولا حماية أو انتداب (الخياط، 1949)وبذلك فان أهالي النجف قد رفضوا استمرار الحماية البريطانية على العراق، وطالبوا بان يكون هناك أمير عربي يتولى عرش العراق (النفيسي، 1973) .

3- استفتاء مدينة كربلاء المقدسة :

كان الاستفتاء البريطاني في كربلاء قد حصل في 16 كانون الاول عام 1918 ، بعد ان عقد اجتماع في السراي وقد حضره الحاكم السياسي البريطاني للفرات الأوسط الميجر تيلر Major Teller ، بعد ان وجه دعوة إلى روؤساء العشائر والتجار (الأسدي، 1975) والوجهاء للالتقاء بهم واثناء اللقاء القى كلمة أشار فيها للانتصارات التي حققتها بريطانيا في الحرب، وقد وانه قد حان الاوان لتبر بريطانيا بوعودها التي وعدتها للعرب، وعلى العراقيين أن يختاروا شكل الحكم الذي يرغبون به وان يختاروا الشخص المناسب ليصبح أميراً على العراق (أسود، د.ت) ، وبعد ان خطب الميجر تيلر بالحضور قائلا : "**الامر كان من قبل حكومتي المعظمة أن أخبركم شكل الحكم الذي ترغبون فيه لتشكيل حكومتكم وعن الشخص الذي تختارونه وترونه صالحاً ليكون أميراً على العراق**" وقد طلب منه الوجهاء ،مهلة امدها ثلاثة أيام وذلك لكي يتم التداول مع أهالي كربلاء بالأمر فوافق الميجر تيلر على ذلك الطلب (حميدي، 1972) .

أمام تلك الوقائع التي حصلت تم عقد اجتماع في دار السيد الطباطبائي، تلاه عقد اجتماع ثاني في دار الشيخ الشيرازي وذلك للتباحث في الأمر ، وقد أستقر الرأي العام على توقيع المضبطة تم الاتفاق عليها وقد جاء فيها: " **اجتمعنا نحن أهالي كربلاء أمتثالاً لأمركم وبعد مداولة الآراء وملاحظة، الأصول الإسلامية وطبقاً لما تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ،حسين ليكون ملكاً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق، لتسنين القواعد الموافقة لروحيات تلك، الأمة وما تقتضيه شؤونها**" (الياسري، 1966) .

ان تلك الوثيقة لم يوقع عليها الشيخ محمد تقي الشيرازي، وذلك لأنه لم يكن راضيا ان يتولى السلطة في العراق احد من انجال الشريف حسين، فقد كان يرغب ان يتولى عرش العراق شخصا عراقيا ، أو ربما كان في مكنونه اي شخصية أخرى ، وهو لم يذكر أسمه وذلك ليدع الاختيار مفتوحاً ليتمكن الاخرين اختيار الشخص المناسب، او لأسباب واحتمالات اخرى مجهولة لم يصرح عنها ، الا انه احترم راي الاغلبية ولم يبدي معارضة لآرائهم، لقد اراد الشيرازس قطع الطريق على البريطانيين وعدم ايجاء مؤيدين لهم (النفيسي، 1973) ، رد البريطانيون على تلك المضبطة التي نظمت من قبل الوجهاء والوطنيون في مدينة كربلاء بأسلوبين هما (الوردي، 1977):

1: رفض البريطانيين استلام تلك المضبطة بذريعة ، أنه لم يتم تسلمها اليهم في الوقت الملائم .

2: محاولة بريطانيا تنظيم مضبطة جديدة ، وذلك من خلال التنسيق مع بعض مؤيديها، اذ استطاع الحاكم السياسي البريطاني في الحلة الميجر بوفل Major Bovel من أقناع بعض المؤيدين بكتابة مضبطة جديدة تنسجم مع اماني بريطانيا ، الا انه لم يتم اعتمادها لأنها لم تكن معربة عن أراء أهالي مدينة كربلاء وذلك لان الذين وقعوا عليها لم يكونوا من الشخصيات الفاعلة او الوجهاء الحقيقيين لمدينة كربلاء كان ذلك من جانب، ومن جانب أخر خوف بريطانيا من ردة الفعل من قبل المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي ، وذلك بعد ادراكهم لثقله من خلال الفتاوي التي اصدرها والتي كانت ضد الاستفتاء البريطاني ، ولذلك قد أهملت تلك المضبطتين معا (نعمة، 2005) .

ارسل الشيخ محمد تقي الشيرازي صورة من المضبطة الأولى إلى الشريف حسين في الحجاز اذ ارسلها بيد الشيخ محمد رضا الشبيبي (شناوة، 1992) ، حتى يستند عليها عند مطالبته للبريطانيين ان ينفذوا الوعود التي قطعوها للعراق ، لقد أظهرت فتوى محمد تقي الشيرازي، تأثيراً كبيراً على باقي مناطق العراق فقد نظمت الكثير من المضابط من قبل العشائر العراقية المختلفة ، كان ذلك حسب ارشاد وتوجيه من الشيرازي ، وقد كانت تلك المضابط تصل إليه ليطلع عليها الشيرازي، ومن ثم يتم إرسالها إلى الحجاز ومن تلك المضابط التي تم اعدادها مضبطة علماء النجف، والمضبطة التي اعدها الوجهاء قد جاء فيها: "**اننا الموقعين على الوثيقه قد اخترنا... الشريف عبد الله الحجازي.. ملك وسلطان على بلدنا العراق وأن موضوع الوصاية والأشراف علينا فنوكل أمره إلى الجمعية الوطنية التشريعية التي سينتخبها العراقيون.... وليس من حق اي شخص او أي جمعية او حكومة أن تعين وصياً علينا او على بلدنا.**" (حميدي، 1972) ، فضلا عن الاستفتاء الذي حصل في مدينة الكاظمية فكان التأثير الكبير لرجال الدين اذ اجمعوا على صياغة مضبطة للمطالبة بحكومة عربية مستقلة وقد وقع الجميع على تلك المضبطة ، لقد كان ذلك يبين التنسيق العالي بين المدن المقدسة النجف ،كربلاء والكاظمية، وقد تضمنت المضابط في تلك المدن الرفض القاطع للحكم البريطاني المباشر، فضلا عن المطالبة بحكومة عربية دستورية مستقلة (نعمة، 2005).

اثارت تلك المضابط حفيظة وحقد بريطانيا، فكانت ردة فعلها انها قد اعربت عن انزعاجها وغضبها من تلك المضابط المؤيدة لمضبطة كربلاء، لذلك ابت تدوينها ونشرها في النشرة الرسمية لنتيجة الاستفتاء كما انها أصدرت أمرا بألقاء القبض على كل من: **(عمر الحاج عطوان ، عبد الكريم عواد، ومحمد علي أبو الخير ، طليفح الحسون، محمد مهدي ،علي محمد علي طبائي)** وذلك في تموز 1919 وذلك لأنها عدتهم المحرضين لإثارة المقاومة ضدهم مما اثار غضب محمد تقي الشيرازي ،الذي كتب كتابا الى السير ارنولد ولسن وذلك بعد اعتقالهم بيوم واحد، اوضح فيه بأنهم لم يقوموا بعمل يجازون عليه بالاعتقال ، ومن ثم النفي او الابعاد فهم لم يطالبوا الا بحقوق بلادهم المسلوبة ، وطلب محمد تقي الشيرازي في ختام كتابه أخلاء سبيلهم وقد جاء جواب ارنولد ولسن في التاسع من آب 1919 جاء فيه :" **سأعرض لكم أنه قد وصلنا كتابكم المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1337هـ وجاء فيه : أن الامور التي قامت بها حكومة بريطانيا**

العظمى لأجراء واجبات مهامها ولحفظ أحكام القوانين والنظام استوجبت سخط وتشويش علماء واعلام دامت بركاتهم في كربلاء... ومن خلال مدة تواجدي الأثنى عشر شهر المنصرمة تبث ان هناك بعض الشخصيات في كربلاء يقومون بتشويش العقول، وينشرون دعاية غير مقبولة ،وغايتهم من ذلك تشويه أفكار بعض الناس ضد الحكومة البريطانية... لذلك من الواجب القاء القبض على بعض الأفراد... ونظراً لأقدامكم فقد قررنا تسريح السيد محمد الطباطبائي ونفيه إلى سامراء على أن يمكث هناك ولا يخرج منها بدون تصريح منا..." (حميدي، 1972) .

تفاوتت أراء المواطنين في الإجابة ، وظهر للبريطانيين إن سياستهم في ضم العراق إلى مستعمراتهم، تقاوم بأكثرية الشعب العراقي، ورفضهم للمقترحات، التي وجدت الفئات السياسية العراقية المثقفة ورجال الدين وشيوخ عشائر الفرات الأوسط، على ضرورة النضال ضد الاستعمار للحصول على الاستقلال (شناوة، 1992) لذا تراجعت الإدارة البريطانية بعد اربعة اشهر عن سياستها في مدينة كربلاء ، اذ أصدرت أوامرا يقضي بإرجاع علماء الدين المبعدين عن وطنهم وقد عادوا في عام 1919م ، وقد لجأ ارنولد ويلسن إلى أسلوب آخر في محاولة منه لإغراء عدد من رجال الدين بالمال اذ قدم لهم آلاف من الروبيات الهندية ، الا انهم رفضوا رفضوا تلك المبالغ التي قدمها لهم ، بكل عز شموخ وبذلك أكدوا رفضهم القاطع في التعامل مع الحكومة البريطانية المحتلة (نعمة، 2005) .

لقد شكل الاستفتاء البريطاني ، الذي حصل في مدينة كربلاء المقدسة أول انتكاسة لبريطانيا كما عد هزيمة كبيره، لاسيما بعد الفتوى التي صدرت من قبل الشيخ محمد تقي الشيرازي (الجبوري، 2006) والتي جاء فيها:" **ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإدارة والسلطنة على المسلمين** " (نعمة، 2005) ،عدت تلك الفتوى من أهم الفتاوى التي تدور حول الجهاد واكثرها عمقا وخطورة من تلك الفتاوي التي أفتاها رجال الدين سواء التي صدرت خلال الحكم العثماني او في بداية الاحتلال البريطاني للعراق ، وأن تلك الفتوى شاعت بشكل واسع وسريع في مناطق ومدن العراق المختلفة ، ذلك أدى إلى اشتداد المواقف الشعبية العراقية ضد الإدارة البريطانية (حميدي، 1972) .

4- الاستفتاء الشعبي في الموصل :

اختلفت سياسة الإدارة البريطانية في شمال العراق، على الرغم من خضوع بعض مناطقها إلى سلطة الضباط السياسيين، إلا أنها لم تتبع السياسة المركزية التي اتبعتها في المناطق الجنوبية والوسطى من العراق إن أهم القضايا التي واجهت الإدارة البريطانية هي مسألة الوضع في شمال العراق والعمل على إعادة النظام بما يؤمن السيطرة البريطانية عليه (احمد، 1975).

في تشرين الأول 1918 أدرك الحكام السياسيون البريطانيون في العراق، بأن مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي سوف يتعزز إلى حد بعيد بضم ولاية الموصل، وقد وجد ذلك الرأي ترحيباً كبيراً من حكومة لندن، التي لم تعد في ذلك الوقت قادرة على رؤية ولاية الموصل بما تحتوي من مقومات ستراتيجية تحت

السيطرة الفرنسية بموجب اتفاقية سايكس – بيكو ولذلك تقدمت القوات البريطانية ، نحو ولاية الموصل وقامت باحتلالها في 10 تشرين الثاني 1918 (الدراجي، 1980).

أشار الحاكم السياسي للموصل الكولونيل لجمن Colonel Lajman ، في تقرير اعده في 22 كانون الأول عام ، 1918 حول الاتجاهات المختلفة للرأي العام في ولاية الموصل موضحا فيه :

" **عند التجوال في منطقة سنجار كان هناك شعور من الفزع قد ساد بين اليزيديين وذلك بسبب وجود المندوب عن حكومة الفيصلي في دير الزور، وقد قدم اليزيديون التماسا بان لا يعهد أي منصب حكومي في مناطقهم إلى اي شخص مسلم**" (احمد، 1975)

تم أجراء استفتاء أولي في الثاني من كانون الثاني عام 1918 وذلك قبل الاستفتاء الرسمي حول رغبات سكان ولاية الموصل بنوع الحكم في العراق ، وقد اعد الإيزيديون مضبطة تضمنت تواقيع كل من الشخصيات التالية **:(داود الداود ، واسماعيل بن عبدي ، واحمد شرف، والشيخ علي الرئيس)** الاب الروحي للديانة الإيزيدية في الشيخان ، وقد قاموا بتقديمها الى الكولونيل لجمن ، وطلبوا فيها :" **نرجوا ان نعد من رعية دولة بريطانيا...كما نطلب بقلبنا ولساننا أن نكون ضمن رعية الحكومة البريطانية العظمى واننا لا نقبل قطعا أن تحكم علينا دولة عربية...**" (العكيدي، 2002) .

لقد تم استدعاء كل اقلية في ولاية الموصل لإبداء رأيها فيما يخص تنصيب الأمير فيصل بن الحسين على عرش العراق ، وكان البيان الإيزيدي الذي وقع من قبل حوالي خمسون شخصية ايزيدية اغلبهم من الزعماء والوجهاء ، اكدوا فيه انهم يطمحون ان يكونوا من رعايا بريطانيا العظمى، وانهم لا يرغبون بان تحكمهم اية حكومة عربية في العراق (مزوري، 2005).

لقد كان ذلك موقف الايزيديين والمسيح الذين كانوا مناهضين لترشيح الامير فيصل اما موقف سكان مدينة شنكَال وقد كان اغلبهم من المسلمين من ترشيح الأمير فيصل ، فقد ابدوا سعادتهم وارتياحهم لذلك الترشيح ، وذلك لان الأمير فيصل ينتمي الى عائلة دينية معروفة النسب والحسب فهو من أشراف الحجاز، ومهما حصل من أمر، فان نتائج الاستفتاء البريطاني العام ، كما وردت في بيان المندوب السامي البريطاني ارنولد ولسن،إن الامير فيصل بن الحسين قد حصل على نسبة تقدر ب(97%) ، الا ان التقرير البريطاني اشار الى ان النسبة التي حصل عليها هي (96%)[(البوتاني، 2005) وقد اشار المندوب السياسي البريطاني في ولاية الموصل في تعليق له عن اهم النتائج للاستفتاء إلى انه : " **فيما اذا منحت الحرية لاتخاذ القرار للكُرد والإيزيديين والمسيحيين والفلاحين العرب لكانوا عبروا عن رأيهم الحقيقي المعارض لفرض حاكم عربي عليهم**" ، انها ليست المرة الأولى التي رفض فيها اكثرية سكان ولاية ألموصل تولية حكم عربي عليها ، ففي الاستفتاء الذي أجراه الكولونيل ويلسون في العام (1918– 1919) ، أبدى الأهالي معارضتهم الشديدة لإقامة حكم (شريفي _عربي) (اسكندر، 2007).

5– الاستفتاء الشعبي في كركوك :

هدفت الادارة البريطانية الى تطمين الكورد بأنه ليس في نيتها أن تفرض عليهم إدارة غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم، وأكثر مدنية وحداثة من الادارة العثمانية، كما أنها تعمل على تحقيق مصير الكورد بتأسيس دويلات تتمتع بالحكم الذاتي، ولذلك عرفت المنطقة الكوردية انواعاً مختلفة في أنظمة الادارة وبالشكل التالي : منح بعض المناطق وضعاً خاصاً، كتثبيت الشيخ محمود الحفيد**(1878-1956)** (بصري، 1989) على السليمانية، وتعيين عدد اخر من العناصر الكوردية على مناطقهم كحلبجة، وجمجمال، وراوندوز، والعمادية، كما تم تعيين عدد من الحكام السياسيين البريطانيين من اجل حكم مناطق اخرى حكماً بريطانياً مباشرا ضمان جمع الضرائب، والتوسط في حل النزاعات المحلية، حسب وجهة النظر البريطانيا فضلا عن العمل على تشجيع النظام العشائري والتشديد على تشكيل اتحادات عشائرية لتسوية شؤونهم العامة بإشراف الحكام السياسين البريطانيين (مهدي، 2007).

تبدو تلك السياسة في خطوطها الرئيسية واضحة في التعليمات التي أوصى بها الرائد نوئيل Major Noel (عبدالكريم، 1984) الذي عين في تشرين الثاني 1918 حاكماً سياسياً في منطقة كركوك، وكانت بالعبارات الآتية:- "**يجب أن يكون هدفك إجراء الترتيبات اللازمة مع الرؤساءالمحليين لإعادة الأمن وصيانته في مناطق تقع خارج حدود احتلالنا العسكري، وإخراج أو استسلام وكلاء العدو وتجهيز السلع والحاجات التي تحتاجها جيوشنا** (الله، 1871)

هدفت الإدارة البريطانية من تلك السياسة تطمين الأكراد بأنه ليس في نيتها أن تفرض عليهم إدارة غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم، وإنها أكثر مدنية وحداثة من الإدارة العثمانية، كما أنها تعمل على تحقيق مصير الأكراد بتأسيس دويلات تتمتع بالحكم الذاتي، ولذلك عرفت المنطقة الكردية انواعاً مختلفة في أنظمة الإدارة وبالإشكال الآتية (احمد، د,ت) :-

1- منح بعض المناطق وضعاً خاصاً، كتثبيت الشيخ محمود الحفيد على السليمانية، وتعيين عدد اخر من العناصر الكردية على مناطقهم كحلبجة، وجمجمال، وراوندوز، والعمادية.

2- حكم مناطق اخرى حكماً بريطانياً مباشراً بتعيين عدد من الحكام السياسيين البريطانيين لأجل ضمان جمع الضرائب، والتوسط في حل النزاعات المحلية، حسب وجهة النظر البريطانية.

3-تشجيع النظام العشائري والتشديد على تشكيل اتحادات عشائرية لتسوية شؤونهم العامة، وقررت تعيين زعماء القبائل الكردية ورجال الدين كرؤساء للوحدات الإدارية، والتي لم تستمر طويلاً اذ أخضعت مدينة السليمانية إلى سلطاتها المباشرة .

أما بالنسبة لمعرفة رأي الاكراد بالاستفتاء ، فقد اجتمع اللورد ولسن بالشيخ محمود الحفيد البرزنجي والذي كان له نفوذ ديني واسع عند الاكراد، وذلك في عام 1918 فضلا عن انه التقى ايضا بزعماء القبائل الكردية في لواء السليمانية ووجد انهم لم يكونوا متفقين على نوع الحكم الذي يرومو للمنطقة الكردية اذ كان فريق منهم يطمح بحكومة كردية مستقلة في حين طالب فريق آخر بالحاق مناطقهم بالعراق ووجود رأي اخر

لبعض الاكراد غير راغبين بحكومة يرأسها الشيخ محمود الحفيد (الله، 1871) فضلا عن ذلك، تولى ولسن بنفسه الحملة الدعائية لإجراء الاستفتاء بتجواله بين مدن العراق المختلفة للضغط على رأي ممثلي السكان، ومن بين تلك المدن كانت السليمانية التي زارها في الأول من كانون الأول 1918، وعقد اجتماعاً فيها بحضور الشيخ محمود وحوالي (60) شيخاً كردياً، بما فيهم شيوخ في الجانب الأخر من الحدود الإيرانية، بدا واضحاً في الاجتماع انه ثمة إجماع على ضرورة عدم رجوع الأتراك (محمد،، 1996) .

اما موقفهم من مسألة الانضواء تحت دولة عراقية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل الى الخليج العربي جنوباً، فقد كان موقفهم منقسماً على نفسه، اذ لم يتفق الشيوخ، على صيغة الإدارة التي يمكن ان تطبق في مناطقهم، فقد كان بعضهم يفضل وضع كردستان تحت الإدارة البريطانية المباشرة، بينما كان آخرون يعارضون تلك الفكرة، كما كان البعض الأخر يطالب بوجوب فصل كردستان عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن، وليس من بغداد، وبعد المناقشة والمداولة صدرت عن الاجتماع وثيقة تحمل توقيع ما يقرب من أربعين شيخاً كردياً تنص على ان:-" **الحكومة البريطانية قد أعلنت رسمياً ان هدفها من الحرب هو تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي ومنحهم المساعدة اللازمة لانجاز استقلالهاان زعماء كردستان وممثلوا شعبها قد طلبوا من الحكومة البريطانية قبولهم في الانضواء تحت الحماية البريطانية وإلحاقهم بالعراق حتى لايتم حرمانهم من فوائد الاتحاد**" (مهدي، 2007) .

إن شكل الدولة التي كانت في مخيلة الحكومة البريطانية، هي ان كردستان الجنوبية جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، وعلى العكس من ذلك خلقت مقدمة المضبطة انطباعاً في مخيلة الأكراد للعودة الى استقلال الإمارات الكردية في العهد العثماني وبمساعدة ودية من بريطانيا – كما تبين الوثيقة رفض شيوخ الأكراد الاشتراك في الإدارة مع العنصر العربي، أو تنصيب حاكم عربي عليهم، وهو ما عبرت عنه صراحة مضابط أكراد ولاية الموصل العشر التي أخذت من ممثلي الطوائف المختلفة، عندما أبدى الأكراد الذين يشغلون ثلثي الولاية عدم رغبتهم في الانضواء تحت الحكم العربي (محمد،، 1996) .

لم يكن الاستفتاء حقيقيا بل اكتنفه جوانب تزوير عدة ، ففي مدينة الحلة تم استفتاء سبعة رجال فقط رغم مطالبة الشعب بممارسة حقوقه القانونية ، وفي مدينة الديوانية ، جمع الحاكم السياسي شيوخ العشائر وطلب منهم اختامهم وختم بها لصالح بريطانيا ، ولم يحترم صغيراً او كبيرا وكذلك في البصرة وعدت آراءهمً كان الاستفتاء شمل سبعة عشر شخصا فقط تمثل أهالي المدينة وهكذا جرى الحال مع باقي الألوية العراقية والمناطق المختلفة (إدريس، 2000) .

اسفرت سياسة بريطانيا تجاه قضية الاستفتاء في العراق عن فشل اعطاء صورة حقيقية عن رغبات العراقيين ، وفي نهاية الامر كانت ملامح الثورة قد لاحت، نتيجة اساليب الظلم والعنف التي مارستها ادارة الاحتلال البريطاني في العراق (الوهاب، 1988) .

لم يكن الاستفتاء البريطاني الا مهزلة مأساوية فقد شوه ارنولد ولسن نتائج الاستفتاء وذلك ناتج عن المداخلة العلنية للسلطات البريطانية في عمليات الاستفتاء، إلا إنه كان صحيحا أيضا بالرغم من وجود طبقات موالية لبريطانية كانت تحبذ استمرار الادارة البريطانية في العراق (نظمي، 1948) .

الخاتمة:

- تجلى لنا من تطبيق الإدارة البريطانية في العراق أن هدف بريطانيا هو احتلال البلاد نهائياً والعمل على إيجاد الصيغ لربط العراق بحكومة الهند أو منحه نوع من الحكم الذاتي.
- عمدت إدارة ولسن الى إجراء ما اسمته بـ (الاستفتاء) للعمل على تزيف امال العراقيين وتشكيل الحكومة التي تطمح لها بريطانيا باسمه وقد كلفت ولسن بإجرائه في 30 تشرين الثاني 1918 .
- لم يمثل الاستفتاء ، اراء الشعب العراقي الرافض للاحتلال فقد اختير الأشخاص المتعاونين مع السلطات البريطانية لتوقع على المضابط والمذكرات ولم يسمح لهم بتسجيل الآراء المعارضة لوجهات النظر البريطانية الأمر الذي ادى الى عدم الإفصاح الحقيقي عن اراء اهالي البلاد.
- كان العراق قد شهد احداثا تاريخية وسياسية مميزة، شكلت ومضات تحول مهمة كانت من اهمها المقاومة والتصدي للاحتلال البريطاني من قبل الشعب ، في الوقت الذي لم يكن فيه العراق بعيدا عن محيطه العربي والإسلامي، الذي قاوم المستعمر الغربي.
- كان لرجال الدين دوراً سياسيا واجتماعياً واقتصادياً، في تاريخ الشعب العربي، ولا سيما العالم الاسلامي، فقد كان لآرائهم اثرا كبير في صياغة الأحداث عبر التاريخ .

اوضح الاستفتاء سياسة بريطانيا فرق تسد عند غزوها لكل بلد ورغم مكائد البريطانيين الا ان موقف الجماهير العربيه والعراقية تحديدا اوضحت مدى وعيهم للمؤامرة البريطانية ورغبتهم بوجود عراق واحد من الشمال الى جنوب وشددوا على مطالبتهم لعودة الموصل وانتزاعها من تركيا .

Sources

1. Fouad Qazanji, presented and reviewed by Abdel-Razzaq Al-Hassani. 1989. Iraq in British Documents (1905-1930). Baghdad: unknown name, 1989.
2. **n .1939 .***AClash of Loyalties* . ،London ، : 1939.

Elisabeth menroe .

3. **.***Britains Moments in the Middle East 1914-1956* .London 1969.
4. Ibtisam Hammoud Muhammad. 2019. National identity in Iraq: its concept, its problems, and the most important challenges it faces. Tikrit: Tikrit University Journal of Human Sciences, 2019.
5. —. 2018. The system of governance and administration in the Ottoman Empire and its impact on the structure of the state and society. Tikrit: Tikrit University Journal of Human Sciences, 2018.
6. Ibrahim Khalil Ahmed and Jaafar Abbas Hamidi. 2014. History of Contemporary Iraq. Beirut: unknown name, 2014.
7.
8. Ibrahim Khalil Ahmed. 1975. Mosul State, a study of its political developments 1908-1922. Baghdad: University of Baghdad, 1975.
9. Ibrahim Mustafa, Hamid Abdel Qader, Ahmed Hassan Al-Zayyat, Muhammad Ali Al-Najad. 1961. The Arabic Language Academy, the Intermediate Dictionary. Egypt: unknown name, 1961.
10. Abi al-Hasan Ahmad ibn Zakaria, Maqais al-Lughah Lexicon, Volume 4, Cairo, 1971, p. 474. 1971. A Dictionary of Language Standards. Cairo: unknown name, 1971.
11. Sheikh Abdullah Al-Bustani, Al-Wafi, Beirut, 1980, pg. 457. 1980. Al-Wafi. Beirut: unknown name, 1980.
12. Sheikh Abdullah Al-Bustani. 1980. Alwafi. Beirut: An unknown name, 1980.
13. Touch Bel, translated by Jaafar Khayyat. Baghdad . Chapters from the recent history of Iraq. 1971: Unknown name, Baghdad.
14. Elizabeth Bergwijn, presented by Abdul Rahman Munif, translated by Namir Abbas Muzaffar. 2002. Gertrude Bell from Her Personal Papers 1914-1926. Jordan: The Arab Foundation for Studies and Publishing, 2002.
15. Charles Tripp, translated by: Zeina Jaber Idris. 2000. Pages from the History of Iraq. Beirut: Arab House for Science, 2000.
16. Jassim Muhammad Ibrahim Al-Yasari. The position of Sheikh Muhammad Taqi Al-Shirazi Al-Hairi regarding the referendum (1918-1919). Unknown location: Ahl al-Bayt magazine.
17. Jamila Al-Sharbaji 1988. Referendum. Beirut: unknown name, 1988.
18. Gertrude Lothian Bell, translated by Jaafar Al-Khayyat. 1971. Iraq in Miss Bell's Letters. Baghdad: unknown name, 1971.
19. Hassan Al-Asadi. 1975. Najaf revolt against the British. Baghdad: unknown name, 1975.
20. Hassan Shubar. 1989. Iraq's Contemporary Political History, Partisan Action in Iraq, 1908-1958. Beirut: unknown name, 1989.
21. David McDowall, translated by Raj Al Muhammad. 1996. A History of the Modern Kurds. Beirut: Dar Al-Farabi, 1996.

22. S.G.Edmonds, translated by Zarzis Fathallah. 1871. Kurds, Turks and Arabs. Baghdad: unknown name, 1871.
23. Saad Bashir Iskandar. 2007. From Planning to Fragmentation, Great Britain's Policy Towards the Future of Kurdistan 1915-1923. Sulaymaniyah: unknown name, 2007.
24. Sadad Kazem Mahdi. 2007. The Kurds of Iraq between partition projects and joining the modern Iraqi state, a study in British documents 1916-1920. Unknown place: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2007.
25. Adel Al-Yasiri. D.T. Jihad Al-Sayed Nour Al-Sayed Aziz Al-Yasiri. Beirut: Arab House for Science Publishers, Dr. T.
26. Abbas Muhammad Kazem. 1984. The Revolution of the Fifteenth of Sha'ban (The Twentieth Revolution). 1984.
27. —. 1984. The Revolution of the Fifteenth of Sha'ban (The Twentieth Revolution). 1984.
28. Abd al-Razzaq al-Hassani, Ibrahim Khalil Ahmed and Jaafar Abbas Hamidi. 1972. For the Great Iraqi Revolution. Sidon, Lebanon: Al-Irfan Press, 1972.
29. Abd al-Razzaq Abd al-Daradji. 1980. Jaafar Abu al-Taman and his role in the national movement in Iraq. Baghdad: Al-Hurriya Publishing House, 1980
30. Abdul Razzaq Muhammad Aswad D.T. Iraq Political Encyclopedia.
31. Abdul Shaheed Al-Yasiri. 1966. Heroism in the Twentieth Revolution. Najaf: Al-Numan Press, 1966.
32. Abdullah Fahd Al-Nafisi. 1973. The Role of the Shiites in the Modern Political Development of Iraq. Beirut: unknown name, 1973.
33. Alaa Abbas Nehme. 2005. Muhammad Taqi al-Shirazi and his political role, 1918-1919. Babylon: Council of the College of Education, University of Babylon, 2005.
34. Gum Abdul Shanawa. 1992. Muhammad Reda Al-Shabibi and his intellectual and political role until 1932. Baghdad: University of Baghdad, 1992.
35. Ali Al-Wardi 1977. Social Glimpses from the Modern History of Iraq, Part 5. Baghdad: Al-Arif Press, Dar Al-Ilam, 1977.
36. Imad Jamil Mazuri. 2005. A life among the Kurds.. The history of the Yazidis. Erbil: Unknown Name, 2005. pg. 349.
37. Ammar Youssef Abdullah Owaid Al-Akidi. 2002. British Policy towards the Clans of Iraq 1914-1945. Mosul: University of Mosul, 2002.
38. Ghanem Muhammad Al-Hafou and Abdel-Fattah Ali Al-Boutani. 2005. The Kurds and National Events in Iraq during the Monarchy 1921-1958. Erbil: unknown name, 2005.
39. Ghassan Al-Attiyah, translated by Atta Abdel-Wahhab. 1988. Iraq, the Rise of the State. London: Dar Al-Ilam, 1988.
40. Fouad Qazanji, presented and reviewed by Abdel-Razzaq Al-Hassani. 1989. Iraq in British Documents (1905-1930). Baghdad: unknown name, 1989.
41. Philip and Dillard Ireland, Iraq, translated by Jaafar al-Khayyat. 1949. Iraq, a study in its political development. Beirut: Dar Al-Kashf, 1949.
42. Kamel Salman al-Jubouri. 2006. Muhammad Taqi al-Shirazi, the supreme leader of the Great Iraqi Revolution of 1920 AD. Qom: unknown name, 2006.
43. Kamal Mazhar Ahmed, translated by Muhammad Al-Mal Abdul Karim. 1984. Kurdistan in the years of World War I. Baghdad: Unknown Name, 1984. Volume 2.

44. Kamal Mazhar Ahmed d,t. The role of the Kurdish people in the Iraqi revolution of the twenties. d,t.
45. Majed Ragheb Al-Helou, Kuwait. 1980. The popular referendum between man-made systems and Islamic law. Kuwait: Al-Manar Library, 1980.
46. Majed Ragheb Al-Helou, previous source. , the previous source.
47. Muhammad Harz Al-Din. 1964. Knowledge of men in the biographies of scholars and writers. Najaf: unknown name, 1964.
48. Muhammad Harz Al-Din 1964. Knowledge of men in the biographies of scholars and writers, Part 3. Najaf: unknown name, 1964.
49. Muhammad Mahdi al-Basir. 1933. History of the Iraqi Case. Baghdad: unknown name, 1933.
50. Mir Basri. 1989. Flags of the Kurds. London: Unknown, 1989.
51. wameeth Jamal Omar Nazmi. 1948. The 1920 Revolution, the political, intellectual and social roots of the Arab national movement, independence in Iraq. Beirut: unknown name, 1948.
52. Yassin Muhammad Abd al-Karim al-Khorasani. 2000 The Constitutional Status of the Head of State in the Republic of Yemen (a comparative study). Unknown location: University of Baghdad, 2000.